Sultanate of Oman سلطنـــة عُمـــان
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
Ministry of Commerce, Industry & Investment Promotion

# قانـون حمايـة المنـافسة ومنع الاحتكار

www.tejarah.gov.om

Sultanate of Oman

سلطنـــة عُمـــان

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

Ministry of Commerce, Industry & Investment Promotion

# قانـــون حمايــة المنـافسـة ومنـــع الاحتكـــار
# الصـــادر
# بالمرســـوم السلطانـــي رقم ٢٠١٤/٦٧
# الفصـــل الأول
# تعريفـات و أحكـام عامة

## المـادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها ،
ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

**الوزارة:**
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار.

**الرئيــس :**
وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار .

**اللائحـــة :**
اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار .

**الشخـــص :**
كل شخص طبيعي أو اعتباري أو أي كيان قانوني آخر أيا كان الشكل الذي يتخذه ، يمارس نشاطا اقتصاديا أو تجاريا .

**الســوق المعنيــة :**
سوق تقوم على عنصرين هما المنتجات المعنية والنطاق الجغرافي ، ويقصد بالمنتجات المعنية كل المنتجات التي يعد كل منها بديلا عن الآخر ، أو يمكن أن يحل محله من وجهة نظر متلقي الخدمة أو السلعة ، ويشمل ذلك المنتجات المقدمة من المنافسين في الأسواق الأخرى القريبة من المستهلك. ويقصد بالنطاق الجغرافي المنطقة التي تتجانس فيها ظروف المنافسة ، ويتعامل في نطاقها كل من البائعين والمشترين في المنتجات لتحديد الأسعار.

**الاحتكـــار :**
التحكم من قبل شخص أو مجموعة أشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في كمية و أسعار سلعة أو خدمة بما يؤدي إلى تقييد حرية المنافسة أو الإضرار بها .

**المنتجـــات :**
السلع والخدمات المحلية والمستوردة .

**الهيمنـــة :**
قدرة شخص أو مجموعة أشخاص يعملون معا بشكل مباشر أوغير مباشر في التحكم أو في التأثير على السوق المعنية ، ومن ذلك الاستحواذ على نسبة تجاوز (٣٥٪) خمسة وثلاثين بالمائة من حجم تلك السوق .

**التـــركيز الاقتصـــادي :**
كل تصرف ينشأ عنه نقل كلي أو جزئي لملكية أصول أو أسهم أو حصص أو انتفاع أو حقوق أو التزامات شخص إلى شخص آخر أو إقامة اتحادات أو اندماجات أو الجمع بين إدارتين أو أكثر بإدارة مشتركة منأشنه أن يجعل شخصا أو مجموعة أشخاص في وضع مهيمن بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

## المـــادة (٢)

يهدف هذا القانون إلى تنظيم حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ، وترسيخ مبدأ قواعد السوق وحرية الأسعار، على النحو الذي لا يؤدي إلى تقييد المنافسة الحرة ، أو منعها أو الإضرار بها .

## المـــادة (٣)

تسري أحكام هذا القانون على جميع أنشطة الإنتاج والتجارة والخدمات و أي أنشطة اقتصادية أو تجارية أخرى تمارس في السلطنة و أي أنشطة اقتصادية أو تجارية تتم خارج السلطنة ، وتترتب عليها آثار داخلها .
كما تسري أحكام هذا القانون على إساءة استعمال حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية ، وبراءات الاختراع والنشر ، إذا أدى ذلك إلى آثار ضارة بالمنافسة .

**المـادة (٤)**

لا تسري أحكام هذا القانون على أنشطة المرافق العامة التي تمتلكها وتديرها الدولة بالكامل ، كما لا تسري على أنشطة البحوث والتطوير التي تقوم بها جهات عامة أو خاصة .

**المـادة (٥)**

يجوز للمجلس ، وفق الضوابط التي تحددها اللائحة ، استثناء أي شخص من أي اتفاق أو إجراء أو أعمال تتعلق بالمنتجات بصفة مؤقتة ولمدة محددة في الحالات التي تؤدي إلى التقليل من التكاليف الأولية وحماية ونفع المستهلك، وعلى الأخص إذا كان يهدف إلى :

أ - توخي ترشيد هيكل تنظيمي أو نطاق تجاري أو زيادة كفاءة المشروع تجاريا .
ب - تشجيع التقدم التقني أو التكنولوجي أو يحسن نوعية المنتجات .
ج - زيادة قدرة المؤسسات العمانية الصغيرة والمتوسطة على المنافسة .
د - تشجيع التطبيق الموحد لمعايير الجودة والتقديرات التقنية لأنواع المنتجات .
هـ -توحيد الشروط المتعلقة بالتجارة وتسليم السلع والسداد ، على ألا تكون له صلة بالأسعار أو أي عوامل تسعير .
و - تحقيق نفع عام مثل حفظ الطاقة ، وحماية البيئة ، وتوفير الإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية .

**المـادة (٦)**

تحدد اللائحة حالات التحكم أو التأثير في السوق المعنية طبقا لمعايير تشمل تركيبة السوق ومدى سهولة دخول منافسين جدد أو أي معايير يحددها المجلس .

**المـادة (٧)**

يجوز لأي شخص إبرام أي اتفاق لاستيراد أي منتج مصرح بتداوله من خارج السلطنة لغرض بيعه أو توزيعه أو تسويقه أو ترويجه ، وبغض النظر عما إذا كان المنتج المستورد قد سبق أن تم حصر
استيراده أو بيعه أو توزيعه أو تسويقه أو ترويجه من قبل وكيل حصري .

# الفصل الثاني

# الممارسات المحظورة

## المـادة (٨)

يحظر إبرام أي اتفاق أوعقد داخل السلطنة أو خارجها أو إجراء أي تدابير، سواء أكانت مكتوبة أم شفهية ، بهدف احتكار استيراد أو إنتاج أو توزيع أو بيع أو شراء أي سلعة أو تداولها أو القيام بأي تصرف احتكاري يؤثر على السوق .

## المـادة (٩)

يحظر إبرام أي اتفاق أو عقد داخل السلطنة أو خارجها أو إجراء أي تدبير أو ممارسة، سواء أكانت مكتوبة أم شفهية، صريحة كانت أم ضمنية ، تهدف إلى منع المنافسة أو الحد منها أو إضعافها ، وعلى الأخص ما يأتي :

أ - تحديد الأسعار والخصومات و شروط البيع أو الشراء أو أداء الخدمة .

ب - تحديد كميات الإنتاج أو الحد من تدفقها إلى السوق أو إخراجها منه بصفة كلية أو جزئية ، وذلك بإخفائها أو تخزينها أو الامتناع عن التعامل بها .

ج - التأثير على المتعاملين في السوق بتوفير كميات من المنتجات بشكل مفاجئ يؤدي تداولها أو أداؤها إلى أسعار غير حقيقية .

د - اقتسام أي سوق قائم أو محتمل للمنتجات على أساس جغرافي أو استهلاكي أو نوعية العملاء أو على أساس موسمي أو فترات زمنية أو على أساس السلع .

هـ - منع أوعرقلة أو وقف ممارسة أي شخص لنشاطه الاقتصادي أو التجاري في السوق .

و - التعامل أو رفض التعامل مع أشخاص محددين بعينهم .

ز - الامتناع عن التعامل بالمنتج في السوق، سواء بالبيع أو الشراء مع شخص أوأشخاص معينين .

ح - تعليق إبرام أي تصرف على شرط قبول التزامات تكون بطبيعتها أو بموجب الاستخدام التجاري غير مرتبطة بمحل التعامل الأصلي أو الاتفاق .

ط - التواطؤ في المزايدات أو المناقصات بين الأشخاص ، أو وضع نصوص في شروط المناقصات مثل إدراج العلامة التجارية للسلعة أو تحديد صنفها .

## المـادة (١٠)

يحظر على الشخص الذي يتمتع بوضع مهيمن القيام بأي ممارسة من شأنها الإخلال
بالمنافسة أو الحد منها أو منعها ، ومن ذلك :

أ - بيع المنتج بسعر أقل من التكلفة الفعلية بهدف عرقلة الأشخاص المتنافسين من دخول السوق أو إقصائهم منه أو تعريضهم لخسائر بشكل يصعب معه الاستمرار في أنشطتهم

ب - فرض قيود على توريد المنتج بهدف إيجاد نقص مصطنع في توافره لزيادة الأسعار .

ج - فرض اشتراطات خاصة على عمليات البيع أو الشراء أو على التعامل مع شخص آخر على نحو يضعه في مركز تنافسي ضعيف بالنسبة إلى الأشخاص المتنافسة .

د - الامتناع عن التعامل مع شخص آخر دون مسوغ ، وذلك من أجل الحد من دخوله السوق أوإخراجه منه .

هـ - اشتراط بيع أو توريد سلعة أو تقديم خدمة بشرط شراء سلعة أو أداء خدمة أخرى من الشخص نفسه أو شخص آخر .

و - تحديد أسعار وشروط إعادة بيع المنتجات بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ز - فرض التزام بعدم التصنيع أو الإنتاج أو التوزيع لمنتج لفترة أو فترات محددة .

ح - شراء أو تخزين أو إتلاف سلع بقصد رفع الأسعار أو منع انخفاضها .

ط - إنقاص أو زيادة الكميات المتاحة من المنتج بما يؤدي إلى افتعال عجزأو وفرة غير حقيقية فيه .

ي - التمييز دون مبرر موضوعي بين العملاء في العقود المتماثلة في أسعار المنتجات أوشروط البيع أو الشراء الخاصة بها .

ك - الاشتراط على متعاملين ألا يتيحوا لشخص منافس استخدام ما يحتاجه من مرافقهم أو خدماتهم رغم أن إتاحة هذا الاستخدام ممكن اقتصاديا .

ل - إلزام منتج أو مورد بعدم التعامل مع منافس آخر .

م - تعليق إبرام عقد أواتفاق على شرط قبول التزامات تكون بطبيعتها أو بموجب الاستخدام التجاري غيرمرتبطة بمحل التعامل الأصلي أو الاتفاق .

## المـادة (١١)

على الأشخاص الذين يرغبون في إجراء أي تصرف ينتج عنه تركيز اقتصادي تقديم طلب كتابي إلى المركز ، ويتعين عليه فحص الطلب و إصدار قرار بشأنه خلال مدة لا تجاوز ( ٩٠ ) تسعين يوما من تاريخ وصول الطلب إليه، فإذا انقضت تلك المدة دون البت فيه اعتبر ذلك موافقة ، ولا يجوز إتمام التصرفات محل الطلب إلا بعد صدور قرار من المركز، أو انقضاء المدة المشار إليه دون البت فيه .

ويجوز للشخص التظلم إلى الرئيس خلال ( ٦٠ ) ستين يوما من تاريخ صدور القرار بالرفض ، ويجب البت في التظلم خلال ( ٣٠ ) ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، ويعتبر مضي هذه المدة دون الرد عليه بمثابة قبول لهذا التظلم .

ويجوز للمركز إلغاء الطلب بعد الموافقة عليه إذا تبين له أن المعلومات التي قدمت له من قبل أصحاب الطلب غيرصحيحة أوشابها غش أو تدليس .

وفي جميع الأحوال، يحظر الموافقة على أي إجراء يترتب عليه تركيز اقتصادي ينتج عنه استحواذ بنسبة تزيد على (٥٠ ٪) خمسين بالمائة من السوق المعنية .

# الفصل الثالث

# ضبط المخالفات

**المـادة (١٢)**

يكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من السلطة المختصة بالاتفاق مع الرئيس صفة الضبطية القضائية في تطبيق أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له .

**المـادة (١٣)**

يحق لموظفي المركز من ذوي صفة الضبطية القضائية بحث حالات الاحتكار والتركيز الاقتصادي والتحقيق في الممارسات المحظورة ، ولهم الحق في الاطلاع على المعلومات والبيانات والسجلات اللازمة ، ويتعين على كل شخص موافاة المركز بما يطلبه في هذا الشأن دون تأخير .

**المـادة (١٤)**

يحظر على أي شخص منع أي موظف من ذوي صفة الضبطية القضائية من دخول المنشأة وملحقاتها ومكاتبها أو حجب معلومات، أو الإدلاء بمعلومات مضللة ، أو إخفاء أو إتلاف أي مستند أو وثائق تفيد التحقيق .

**المـادة (١٥)**

يتم ضبط المخالفات وتحقيقها والتصرف فيها إداريا أو بإحالتها إلى القضاء حسب الأحوال على النحو الذي تحدده اللائحة وطبقا للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها .

**المـادة (١٦)**

على الموظفين الذين اطلعوا على المعلومات والبيانات والسجلات بحكم عملهم المحافظة على سريتها، ولا يجوز لهم إطلاع الغير عليها ، أو تسليمها إلى جهات أخرى، إلا بموافقة الجهات القضائية المختصة .

**المـادة (١٧)**

يجوز لأي شخص إبلاغ المركزعن أي اتفاق أو إجراء أو ممارسة محظورة بموجب أحكام هذا القانون.

# الفصل الرابع
# العقــوبــات

**المــادة (١٨)**

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد في قانون الجزاء العماني ، أو أي قانون آخر ، يعاقب على الجرائم المبينة في هذا القانون بالعقوبات المنصوص عليها فيه .

**المــادة (١٩)**

يعاقب كل من يخالف حكم أي من المواد (٨) و (٩) و (١٠) من هذا القانون بالسجن لمدة لا تقل عن (٣) ثلاثة أشهر ، ولا تزيد على (٣) ثلاث سنوات ، وبغرامة تعادل ما حققه من أرباح من بيع المنتجات موضوع المخالفة ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، إضافة إلى نسبة لا تقل عن (٥٪) خمسة بالمائة ، ولا تزيد على (١٠ ٪) عشرة بالمائة من الإجمالي السنوي لمبيعات المنتجات موضوع المخالفة الذي حققه الشخص المخالف خلال آخر سنة مالية منقضية .

**المــادة (٢٠)**

يعاقب كل من يخالف حكم أي من المواد (١١) و (١٤) و (١٦) من هذا القانون بالسجن لمدة لا تقل عن(١) شهر واحد ، ولا تزيد على (٣) ثلاث سنوات ، وبغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال عماني ، ولا تتجاوز (١٠٠٠٠٠) مائة ألف ريال عماني ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

كما يعاقب بذات العقوبة كل من يخالف قرار المركزالمنصوص عليه في المادة (١١) من هذا القانون.

**المــادة (٢١)**

مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين (١٩) و (٢٠) من هذا القانون، يجوز للمحكمة اتخاذ التدابير الآتية أو بعضها عند مخالفة أحكام هذا القانون :

أ - تكليف المخالف بتعديل أوضاعه أو إزالة المخالفة خلال فترة زمنية محددة تحددها المحكمة ، على ألا تزيد على (٣) ثلاثة أشهر .

ب - تكليف المخالف بالتصرف في بعض الأصول أو الأسهم أو حقوق الملكية، أو القيام بأي عمل آخر يكفل إزالة آثار المخالفة .

ج - إلزام المخالف بدفع غرامة يومية إلى حين إزالة المخالفة لا تقل عن (١٠٠) مائة ريال عماني ، ولا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال عماني .

**المـــادة (٢٢)**

يعاقب بذات العقوبات الواردة في هذا القانون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمديرون المفوضون والمسؤولون للشخص الاعتباري المخالف، إذا ثبت علمهم بالمخالفة، وكان إخلالهم بالواجبات التي تفرض عليهم قد أسهم في وقوع الجريمة.

ويكون الشخص الاعتباري مسؤولا بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات إذا كانت المخالفة قد ارتكبت من أحد العاملين به باسم الشخص الاعتباري أو لصالحه .

**المـــادة (٢٣)**

في حالة تكرار المخالفة تضاعف العقوبات المنصوص عليها في المادتين (١٩) و (٢٠) من هذا القانون ، مع إغلاق المحل التجاري أو المشروع أو وقف النشاط التجاري - بحسب الأحوال - لمدة لا تزيد على (٣٠) ثلاثين يوما .

**المـــادة (٢٤)**

في حالة ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في المادتين (٨) و (٩) من هذا القانون، يجوز للمحكمة أن تقرر التخفيف أو الإعفاء من العقوبة ، لكل من بادر من المخالفين بإبلاغ المركز بالمخالفة، وبتقديم ما لديه من أدلة على ارتكابها ، ومن تقدر المحكمة أنه أسهم في الكشف عن عناصرها و إثبات أركانها في أي مرحلة من مراحل التقصي والبحث وجمع الاستد لالات والتحقيق والمحاكمة .

**المـــادة (٢٥)**

مع عدم الإخلال بالعقوبات الجزائية المقررة في هذا القانون ، يجوز للرئيس فرض غرامات إدارية فيما يصدره من لوائح وقرارات عما يرتكب من مخالفات لأحكام هذا القانون واللائحة على ألا تزيد مقدار الغرامة على (٥٠٠٠) خمسة آلاف ريال عماني ، وتضاعف الغرامة في حالة تكرار المخالفة، ويعتبر تكرارا في تطبيق أحكام هذه المادة ارتكاب مخالفة مماثلة خلال (٥) خمس سنوات، وفي حالة المخالفة المستمرة يجوز فرض غرامة إدارية بحد أقصى (٥٠٠) خمسمائة ريال عماني عن كل يوم تستمر فيه المخالفة، على ألا تزيد مجموعها على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال عماني .

**المـــادة (٢٦)**

تحال المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون إلى الادعاء العام بقرار من الرئيس أو من يفوضه.

**المـــادة (٢٧)**

تنشر القرارات والأحكام النهائية الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القانون على نفقة المخالف في صحيفتين يوميتين، تكون إحداهما باللغة العربية ، أو بأي وسيلة من وسائل الإعلان .

## الفصل الخامس

## أحكـــام ختاميـــة

**المـــادة (٢٨)**

يصدر رئيس المجلس اللائحة بعد موافقة كل من المجلس ومجلس الوزراء ، خلال مدة لا تتجاوز (٦) ستة أشهر من تاريخ صدور القانون ، كما يصدر اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

**المـــادة (٢٩)**

يلغى كل ما يخالف هذا القانون ، أو يتعارض مع أحكامه .

**المـــادة (٣٠)**

يعمل بهذا القانون من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

# Chapter V
# Final Provisions

**Article (28)**

The chairman of the board shall render this regulation following an approval from both the board and the ministerial cabinet, during a period of time not exceeding six (6) months as of the date of promulgation of this law, and shall also issue the regulations and resolutions required to execute the provision of this law.

**Article (29)**

All provisions considered in contradiction of this law or in conflict with the provisions thereof shall be deemed void and nullified.

**Article (30)**

This law shall be put into force and take effect as of its date of publication in the official gazette.

**Article (24)**

Should any violations stipulated under both articles (8) and (9) of this law, was committed, the court may render its ruling to the effect of mitigating or discharge of such penalty, with regard to the violators who tend initiatively to report the violation to the Centre and to serve the Centre with all evidences in its possession supporting the commission of such violation and hence, the court shall determine how far the same has contributed to the detection of the elements of the crime and substantiating the pillars of the same at any phase of investigation, perusal, collecting evidences, investigation and persecution.

**Article (25)**

Notwithstanding any other penalties stipulated under the penal Codes of this law, the president may impose administrative fines concerning what was rendered thereby in terms of regulations and resolutions for the violations of the provisions of this laws as amended, provided however that such fine shall not exceed (OMR 5000) five thousand Omani Riyals and the fine shall be doubled upon recurrence. The commission of a similar violation during a period of five (5) years shall be deemed as a recurrence in the application of the provisions of this law. Upon the sustainable violation, administrative fine may be imposed in an amount not exceeding (OMR 500) five hundred Omani riyals per day during the sustainability of such violation, provided however that the total fine in aggregate shall not exceed (OMR 10000) Ten thousand Omani riyals.

**Article (26)**

The violations stated under this law shall be referred to the general prosecutor by virtue of a resolution to be rendered by the president or whoever authorized thereby.

**Article (27)**

The final resolutions and provisions rendered in execution of the provisions of this law, shall be published at the cost of the violating party in two daily newspapers, provided however that one of the same shall be edited in Arabic or through any other media means.

B/ Rendering a ruling to the effect of keeping the violator under obligation to dispose of some assets, shares or right equity or take any other actions procuring the removal and rectification of the violation effects.

C/ Rendering a ruling to the effect of keeping the violator under obligation to settle a fine on daily base till removal of the violation, estimated in an amount less than (OMR 100) one hundred Omani Riyals and not exceeding (OMR10000) Ten thousand Omani riyals.

**Article (22)**

The same penalties stipulated under this law shall be applied to the chairman, the members of the board of directors, Executive Chief Officer, authorized directors and officers reported to the violator person, should it was substantiated that they were substantially aware of such violation, and their failure to fulfill the tasks entrusted therewith has contributed to the occurrence of the crime.

The legal person shall be jointly held liable for fulfilling what was ruled in terms of financial penalties, remedies and liquidated damages, if the violation was committed by any of the personnel serving for such legal person or in its favor.

**Article (23)**

Upon the recurrence of the same violations, the penalties contemplated under articles (19) and (20) shall be doubled along with closing the commercial business or enterprise or suspension of the commercial activity - as the cases may be- provided however that the period shall not exceed thirty (30) days.

# Chapter IV
# Penalties

**Article (18)**

Without prejudice to any other severer penalties imposed pursuant to the Omani penal Code or under any other laws, the crimes stated under this law shall be punished by the penalties provided for therein.

**Article (19)**

Whoever has violated the provisions stated under any of articles (8), (9) and (10) of this law, shall be imprisoned for a term not less than three (3) months and not exceeding three (3) years and with a fine equal to what was gained thereby in terms of profits from selling the products subject of the violation, or any of the aforementioned penalties plus a rate not less than (5%) five percent and not exceeding (10%) ten percent of the total annual sales of the products subject of the violation, and which was gained the violator during the last fiscal year.

**Article (20)**

Whoever has violated the provisions stated under any of articles (11), (14) and (16) of this law, shall be imprisoned for a term not less than one (1) month and not exceeding three (3) years and with a fine not less than an amount of (OMR 10000), Ten thousand Omani Riyals and not exceeding an amount of (OMR 100000), hundred thousand Omani Riyals or by either of these two penalties.

Moreover, whoever has breached the Centre resolution rendered under article (11) of this law shall be punished by the same penalty.

**Article (21)**

Without prejudice to any other penalties stipulated upon under both articles (19) and (20) of this law, the court may take the following procedures or any of the same upon violating the provisions of this law:

A/ Rendering a ruling to the effect of keeping the violator under obligation to legalize his status or rectify the violation during a fixed period of time as determined by the court, provided however that such period shall not exceed three (3) months.

**Article (16)**

The officers who got acquainted with any information, particulars and records by force of their capacity, shall keep and save guard the same as confidential and they may not get any third party acquainted with the same or to be submitted to any other entity unless after obtaining the approval of the competent judicial authorities.

**Article (17)**

Any person may report to the Centre upon any conclusion of certain agreement, procedure or practice forbidden in pursuance of the provisions of this law.

# Chapter III
# Regulating violations

**Article (12)**

The personnel whose identifications were determined by virtue of a resolution rendered by the competent body along with the chairman, shall bestowed with the capacity of judicial execution regarding the application of the provisions stated under this law and the regulations, resolutions rendered for the enforcement of the same.

**Article (13)**

The Centre personnel bestowed with the powers of the judicial execution may peruse any cases of monopoly and economic concentration and investigate the forbidden practices. They will have also the powers and authorities to scrutinize and audit the required information, particulars and records. Any officer shall serve the Centre with what the Centre deems required in this regard without any delay.

**Article (14)**

Any person shall not prevent any judicial execution officer from entering the establishment, annexes and head offices of the same or conceal any information required in this regard, give information deemed as irrelevant or misleading, hide or damage any documents or deeds required in the investigation process.

**Article (15)**

The violations shall be administratively reported and investigated or the same may be referred to the jurisdiction as the case may be and as contemplated under the regulations and in pursuance of laws, regulations and resolutions applicable in this regard.

**Article (11)**

The persons intending to take any action resulting in economic concentration shall submit a written request to the Centre which shall peruse such requests and render the resolution thereon within a period not exceeding ninety (90) days after receipt of such request thereby. If such period was expired without determination rendered therein, the same shall serve as an approval thereon. The actions subject of the request shall not be taken unless after rendering a resolution by the Centre or the elapse of the period referred hereto without determination of the same.

This person may submit a complaint to the chairman within a period of sixty (60) days as of the date of rendering the resolution for rejection. Such compliant shall be determined during a period of thirty (30) days as of the date of its submission. The elapse of such period without any replay shall serve as an approval on this complaint.

The Centre may cancel the request after rendering of an approval thereon, if it was proved thereto that the information submitted thereto by the applicant is not true or correct or marred with any fraud or forgery.

In all instances, the approval may not be rendered on any action resulting in economic concentration leading to the acquisition of a rate exceeding (50%) fifty percent of the concerned market.

E/ Stipulating the sale or supply of certain commodity or rendering specific services against purchase of certain commodity or performance of this service from the same or any other person.

F/ Pricing or directly or indirectly determining the conditions for the resale of the products.

G/ Enforcing certain obligation in an attempt to cease manufacturing, production or distribution with respect to a certain product for a limited period(s).

H/ Purchase, store or spoil certain commodities for the purpose of increasing the prices or preventing the reduction of the same.

I/ Reducing or increasing the quantities available of certain product in such manner that the same results in creating shortage or unreal abundance thereof.

J/ Discrimination without a reasonable cause among the clients concluding similar contracts in terms of product prices, sale or purchase terms and conditions subject thereto.

K/ Inducing dealers not to allow for certain competitor to use it may be in need thereof in terms of facilities or services pertaining thereto, even if such use is economically practical.

L/ Keeping any manufacturer or supplier under obligation not to deal with any other competitor.

M/ Pending conclusion or execution of an agreement or contract on condition of accepting obligations to be – given its nature or by virtue of the commercial use thereof, irrelevant to the subject matter of the transaction or the agreement.

F/ Dealing or refraining from dealing with specific people.

G/ Refraining from trading the product in the market whether in terms of sale or purchase with certain persons(s).

H/Suspending the conclusion of any arrangement subject to approving obligations to be, given its nature or the commercial use thereof, irrelevant to the subject matter of the transaction or the agreement.

I/Manipulations to be acted in the auctions or tenders among certain people, setting stipulations under the tender conditions including without being limited to listing the trademarks of the commodity or a description of the same.

**Article (10)**

Any person having a dominant position may not practice any activities that may infringe, negatively affect the competition, eliminate or prevent of the same, including without being limited to the following:-

A/ Selling the product in a price lower than its actual cost for the purpose of preventing certain competitors to enter the market, excluding them therefrom or expose them to losses with which they will not be able to perform their activities.

B/ Imposing restrictions on supplying the product in an attempt to create unreal shortage in an endeavor to increase the prices.

C/ Imposing specific requirements regulating the sale or purchase or dealing with another person in such manner that such person became in weak competitive position with regard to the other competitive persons.

D/ Refraining from dealing with any other person without reasonable cause in order to prevent such person from entry into the market or in an attempt to force them out therefrom.

# Chapter II
# Forbidden Practices

## Article (8)

Any agreement or contract may not be concluded either inside or outside the Sultanate of Oman, or to take any procedures, whether written or oral, for the purpose of monopolization in terms of import, production, distribution, and sale or purchase of any commodity or trade of the same or to take any form of monopoly that may negatively affect the market.

## Article (9)

Any agreement or contract may not be concluded either inside or outside the Sultanate of Oman, or take any procedures or practices, whether written or oral implied or expressed, for the purpose of prevention of competition, elimination or undermining the same, particularly with regard to the following:-

A/ Pricing, discounts, sale or purchase terms and conditions or provisions of the services.

B/ Determination of the production quantities or elimination of the flows of the same to the market or removal thereof as entirely or partially through covering, storing of the same or refraining from dealing therein.

C/ Induction of the dealers in their market to provide quantities of the products in abrupt manner leading the trade of such product or performance of such service for unreal prices.

D/ Division of any current or potential market for the products on the geographic or consuming basis, depending on the client's class, seasonal or period of time basis or depending on the commodities basis.

E/ Prevention, hampering, suspending any practice for any person to perform his economic or commercial activity within the market.

D/ Stimulation of the unified application of the standards and criteria of quality and technological estimations for all kinds of products.

C/ Unification of the terms and conditions governing the trade, delivery of the commodities and payment, provided however that the same shall be relevant to the prices or any pricing elements.

E/ Drawing general benefits including without being limited to Energy conservation, environment protection, provision of aids given emergency circumstances and natural disasters.

**Article (6)**

The regulations determine the instances of domination or control over the concerned market as per criteria regulating the market structure and the smoothness extent for entering new competitors or subject to any criteria set by the board.

**Article (7)**

Any person may conclude any agreement for importing any product licensed to be traded within the Sultanate of Oman for the purpose of selling, distribution, marketing or promoting of the same, regardless whether such imported product was previously monopolized as the same was imported, sold, distributed, marketed or promoted by any exclusive agent or not.

**Article (3)**

The provisions of this law shall be applied on all activities relevant to production, trade and services or any other economic or commercial activities practiced in the Sultanate of Oman or any other economic or commercial activities to be practiced outside the sultanate and the same shall have consequences prevailing in the Sultanate of Oman.

Moreover, the provisions of this law shall be applied on any form of violation relating to intellectual property rights, trade marks, patents and copyrights, given the fact that the same has negative or adverse impact on competition.

**Article (4)**

The provisions of this law shall not be applied on the activities relevant to the public facilities fully owned or controlled by the Sultanate of Oman. This law shall not be applied on any activities relating to researches and development to be conducted by any public or private bodies.

**Article (5)**

The board may, in accordance with the controls stated under the regulations, exclude any person out any agreement, procedure or businesses relevant temporarily to the products and for a certain period in any of instances that reduces the preliminary costs and entail customer protection and benefit, in particular, should the same aims at any of the following:-

A/ Seeking rationalization of the organizational structure, commercial scope or enhancement of the project efficiency from a commercial point of view.

B/ Encouraging the technical or technological progress or promote the quality of the products.

C/ Increasing the capabilities of the Omani Small and Medium size Enterprises in terms of the competition

offered by the competitors within any other markets near to the customer. The geographic sphere shall mean the zone where the competition circumstances are similar or identical, which within its scope both vendor and purchaser deal with such products to determine the prices.

**Monopoly:-**
Any form of the control to be imposed by any person or group of people directly or indirectly over the quantity or the price for any good or service in such manner that the freedom of the competition is restricted or the same was adversely affected.

**The Products:**
The local and imported commodities and services

**Domination:-**
The ability demonstrated by any individual or a group of people directly or indirectly co-engaging in the control over the concerned market, and hence, acquiring a rate exceeding (35%) thirty five percent of the volume of this particular market.

**Economic Concentration:**
Any act resulting in partial or whole transfer of the equity for assets, shares, dividends, interests, rights or obligations assumed by any person towards another, or the establishment of consortiums, mergers, consolidation of two or more than managements within one joint management, in such manner that the same directly or indirectly renders such person or group of people in a dominant and controlling position.

**Article (2)**

This law aims at regulating the freedom of practicing any economic activity, stabilizing the principles of the market rules and freedom of pricing in such manner that the same shall not restrict the integral competition, prevent the same or to be negatively affected thereby.

# Competition Protection and Monopoly Prevention
# Chapter I
# Definitions and General Provisions

**Article (1)**

In application of the provisions of this law, the following words and phrases shall have the meaning herein assigned thereto, unless the context requires otherwise:

**The Ministry**
Ministry of Commerce, Industry & Investment Promotion

**The Chairman:**
Minister of Ministry of Commerce, Industry & Investment Promotion

**The Regulations**
The executive regulations of the Competition Protection and Antitrust Law.

**The Person:**
Any natural or legal person or any other legal entity whatsoever its legal status, does practice or exercise any economic or commercial activity.

**The Concerned Market:**
The concerned market will be based on two elements that are the relevant products and geographic sphere. The relevant products shall mean all products that any of the same is deemed as an alternative to the other, or can substitute or replace the same as per the point of view of the service or good receiver, including without being limited to the products

Sultanate of Oman

سلطنـــة عُمـــان

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

Ministry of Commerce, Industry & Investment Promotion

Sultanate of Oman سلطنـــة عُمـــان
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
Ministry of Commerce, Industry & Investment Promotion

# Competition Protection and Monopoly Prevention Law

www.tejarah.gov.om